



صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان صحفي رقم 14/ 506
للنشر الفوري
١١ نوفمبر ٢٠١٤

المجلس التنفيذي يستكمل المراجعة الخامسة في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني المعقود مع الأردن

استكمل المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في ١٠ نوفمبر ٢٠١٤ المراجعة الخامسة لأداء الاقتصاد الأردني في إطار برنامج السلطات الاقتصادي الذي تبلغ مدته ثلاث سنوات ويدعمه اتفاق الاستعداد الائتماني المعقود مع الصندوق. وكان المجلس التنفيذي قد وافق في ٣ أغسطس ٢٠١٢ (راجع [البيان الصحفي رقم 12/288](#)) على اتفاق الاستعداد الائتماني الذي تبلغ مدته ٣٦ شهرا بقيمة ١,٣٦٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٢ مليار دولار، أو ٨٠٠% من حصة الأردن في الصندوق). ويتيح استكمال المراجعة الخامسة صرف مبلغ فوري قدره ٨٥,٢٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ١٢٥,٤ مليون دولار أمريكي)، ليصل مجموع المبالغ المصروفة بموجب البرنامج ٩٣٧,٧٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ١,٣٨ مليار دولار أمريكي).

وإذ استكمل المجلس التنفيذي مراجعته الخامسة، وافق على طلب السلطات تعديل مراحل صرف المبالغ غير المسحوبة من الصندوق لتتم على ثلاثة مراحل تغطي الفترة المتبقية من البرنامج، والحصول على إعفاء من إعلان عدم الالتزام بمعيار الأداء المقرر لنهاية سبتمبر ٢٠١٤ فيما يتعلق بعجز الموازنة العامة المجمع، وعلى إعفاء من انطباق معيار الأداء المقرر لنهاية سبتمبر ٢٠١٤ بشأن عجز المالية العامة الأولى، وتعديل معيار الأداء المقرر لنهاية ديسمبر ٢٠١٤ بشأن عجز الموازنة العامة المجمع.

وعقب مناقشة المجلس التنفيذي لأداء الاقتصاد الأردني، أدلى السيد ناويوكي شينوهارا، نائب مدير عام الصندوق ورئيس المجلس التنفيذي بالنيابة، بالتصريح التالي:

"يواجه الأردن بيئة إقليمية تزداد صعوبة. فالصراعات الدائرة في سوريا والعراق، إلى جانب انقطاعات تدفق الغاز من مصر، يفرضان ضغوطا على الاقتصاد، ولا سيما على حسابات المالية العامة والحسابات الخارجية. ومع ذلك، فقد ظل الوضع الاقتصادي مستقرا إلى حد كبير، مع تعافي النمو بالتدريج، واحتواء التضخم، وتراجع عجز الحساب الجاري، وتوافر مستوى مريح من الاحتياطيات الدولية. ولا يزال الأداء الاقتصادي على مساره المقرر في إطار البرنامج الذي يدعمه الصندوق.

"ولا تزال السلطات ملتزمة بضبط أوضاع المالية العامة. ونتيح إجراءات المالية العامة لعام ٢٠١٥، بما في ذلك مخصصات الطوارئ، ضمانات تكفل مسارا تنازليا للدين العام اعتبارا من عام ٢٠١٦. ويعد قانون ضريبة الدخل الجاري مناقشته في

البرلمان خطوة جديرة بالترحيب. ومع ذلك، فمن الضروري إجراء مزيد من الإصلاحات الضريبية التي ينبغي أن تركز على زيادة تصاعدية النظام الضريبي وإلغاء الإعفاءات الضريبية.

"وقد تجاوزت خسائر شركة الكهرباء المستوى المتوقع نظرا لنقص إمدادات الغاز، وتم تمويل التكاليف الإضافية من المنح. ومن الضروري مواصلة تنفيذ استراتيجية الطاقة حتى تضمن الشركة استرداد تكاليفها على المدى المتوسط. ورغم تحسن آفاق المدى الأطول بسبب إمكانية استيراد الغاز من البحر المتوسط، فقد يتطلب الأمر مزيدا من الإجراءات إذا قلت إمدادات الغاز عن المستوى المتوقع.

"ويولي البنك المركزي اهتماما مائثا للاحتفاظ بمستوى مريح من الاحتياطات الدولية. وستستمر الجهود أيضا لتعزيز الرقابة المصرفية واحتواء المخاطر الاقتصادية الكلية والمالية.

"وقد حقق الأردن تقدما في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية. غير أن معالجة البطالة المرتفعة هيكليا وإعطاء دفعة للنمو يتطلبان إصلاحات أقوى وأعمق. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تكون الأولوية لإصلاح سوق العمل، ومواصلة تحسين مناخ الأعمال، وتحسين إدارة المالية العامة والإدارة الضريبية."